دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلّد 45، العدد 1، 2018

منهج ابن مالك في التفريق بين الضاد والظاء

*عمر محمد أبو نواس**

ملخص

تأتي هذه الدراسة للوقوف عند منهج ابن مالك في التفريق بين الضاد والظاء، وتحليل السمات التي انماز بها منهجه في دراسة هذه الظاهرة، فتوقّفتْ عند أسباب التعدّد والكثرة في المصنفات التي أُلِفت في الفروق بين الصوتين.

كما تكفّت ببحث جهود ابن مالك في دراسة تراث الضاد والظاء، وتناولت أهم الأسس التي بُنيَ عليها منهجه المتمثلة بـِ: وضع العلامات اللغوية للتفريق بين الضاد والظاء، وتماسك القيود، والاستقراء والاستشهاد، والتطرّق لبعض المسائل اللغوية في بنى الكلمات الضادية والظائية.

وختمت الدراسة بخاتمةٍ عُرِضت فيها أهم النتائج.

الكلمات الدالة: منهج، ابن مالك، الأصوات، الضاد، الظاء.

المقدمـة

انصبّ اهتمام اللغويين منذ بواكير الدرس اللغوي على معالجة الفروق اللغوية بين الجمل، والكلمات والأصوات المتشابهة، فوقفوا عند طبيعة الجمل واستعمالاتها، ووضعوا حدودًا فاصلة توضح الفرق بين الكلمات المتشابهة حسب السياق الذي تستعمل فيه، واعتمدوا قضايا تتعلق بالمنهج الصوتي، وطبيعة الأصوات، ومخارجها، وصفاتها، فميّزوا بين الأصوات: الشديدة والرخوة، والمجهورة والمهموسة، والمنفتحة والمطبقة... إلخ، للتفريق بين الأصوات المتشابهة. وجعلوا جلّ اهتمامهم ينصب في وضع معايير ثابتة تضبط الظواهر اللهجية في تناول هذه المتشابهات وطبيعة تداولها.

ونتيجة للتقارب الصوتي بين بعض الأصوات العربية، أفرد اللغويون مصنفات خاصّة تعنى بالفروق اللغوية بين هذه الأصوات مخارجاً وصفاتٍ، وطبيعة أدائها في اللهجات المختلفة.

ولعلّ من المصنفات التي تمثل هذه الفروق تلكم المؤلفات التي تناولت الفرق بين الضاد والظاء، إذ شُغِل اللغويون في هذه المؤلفات بدراسة الفرق بين الصوتين من الناحيتين: الصوتية والدلالية، فرصدوا الألفاظ المختلفة التي تمثل هذه الظاهرة، وتعرّضوا لطبيعة استعمالها، وما تحمله من علامات دلالية مختلفة.

وتطالعنا المكتبة العربيّة بكمٍّ لا بأس به من هذه المؤلفات منها: الفرق بين الضاد والظاء في كتاب الله والمشهور من كلام العرب: لأبي عمرو الداني(ت 444هـ)، والفرق بين الظاء والضاد للزنجاني (ت471هـ)، زينة الفضلاء في الفرق بين الضاد والظاء، لأبي البركات الأنباري (577هـ)، والاعتضاد في الفرق بين الظاء والضاد لجمال الدين بن مالك الأندلسي(ت672هـ)، وغيرها من المؤلفات المختلفة.

ونتيجة لكثرة هذه المؤلفات وتعددها، وأهمية هذه الظاهرة وجوهريتها، جاءت هذه الدراسة متبعة المنهج الوصفي التحليلي منهجاً للبحث. ولا يمكن الزعم أنّ هذه هي الدراسة الأولى التي تعنى بدراسة تراث الظاء والضاد والفروق بينهما، فقد وُجِدت مجموعة من الدراسات التي اختصّت بدراسة مشكلة الضاد، وتناولت الفروق بين الصوتين، منها: دراسة طه الروي: (رسالة في الضاد والظاء)، ودراسة رمضان عبد التواب:(مشكلة الضاد العربيّة وتراث الضاد والظاء)، ودراسة حليمة عمايرة:(الضاد في كتب التراث والتحليل الصوتي الحديث).

إلا أنّ هذه الدراسة تتميز عن غيرها بالبحث في منهج ابن مالك في التفريق بين هذين الصوتين، فابتدأت الدراسة بتحليل الأسباب التي تكمن وراء التعدد والكثرة في التأليف في الفروق بين هذين الصوتين.

واقتصرتْ على دراسة واحدٍ من أهم اللغويين الذين اعتنوا بهذه الظاهرة، فابن مالك الأندلسي إمام النظم ترك مؤلفات عدة تفرّق بين الضاد والظاء؛ وتنوّعت أساليبه في التفريق بينهما من

* كلية العلوم الأساسيّة والإنسانيّة، الجامعة الألمانيّة الأردنيّة، الأردن.
تاريخ استلام البحث 2016/4/20، وتاريخ قبوله 2016/6/28.

© 2018 عمادة البحث العلمي وضمان الجودة/ الجامعة الأردنية. جميع الحقوق محفوظة.

مصنّفٌ لآخر، لذلك كان حريّاً بنا أن نقف عند هذه المؤلفات؛ لنستكشف الأسس التي قام عليها منهجه متمثلة بِـ: وضع العلامات اللغوية للتفريق بين الصوتين، والتقييد وتماسكه، والاستقراء والاستشهاد، والتطرّق لبعض المسائل اللغوية في بنى الكلمات الضادية والظائية.

أسباب ظاهرة التعدد والكثرة في مؤلفات الضاد والظاء

يجد المتنعم في تراث الضاد والظاء في المكتبة العربيّة كثرة ملحوظة في هذه المؤلفات، وتنوعاً في مناهج تأليفها عبر العصور المختلفة، فما قمت بتتبعه وحصره من هذه المؤلفات على مر العصور يقارب خمسة وثلاثين مصنفاً بين كتاب ورسالة ومنظومة. وتعالج في معظمها خصائص هذين الصوتين، والفروق بينهما، وأطرهما الاستعمالية في لغة العرب، وقد قام كل من رمضان عبد التواب، وحاتم الضامن وغيرهما من المحدثين ممن شُغِلوا بهذه الظاهرة بحصر هذه المصنفات وتتبعها عبر العصور؛ ممّا أغنوا فيه الدارس؛ ولذلك ابتعدت عن تكراره في هذه الدراس.

ومايهمنا هنا أن نقف عند أسباب التعدد والكثرة في هذه المؤلفات، فقضية الخلط بين هذين الصوتين قضية تاريخية تضرب جذورها في القدم في تاريخ اللغة، وقد كثر الخلط بين الضاد والظاء منذ دخول الأعاجم في الإسلام، ويمكن أن نجمل أسباب التعدد والكثرة في مؤلفات الظاء والضاد بما يأتي:

أولاً: الأسباب التعليميّة:

تعدّ الأسباب التعليمية من أهم الدوافع التي أجبرت كثيراً من العلماء لتأليف المصنفات في الضاد والظاء، فهذا الداني يصرّح في مقدمة كتابه أنّ سبب تأليفه لكتابه الفرق بين الضاد والظاء ما رآه من" حاجة الطّالبين إلى معرفة ذلك، مع غلط كثير من القرّاء وغيرهم فيه، إلى أن أُفْرِدَ كتابًا في الفرق بينهما في كتاب الله، عزّ وجلّ، خاصة، نسقًا واحدًا، وأجعل ذلك أبوابًا وفصولًا يُقاس عليها ما يرد منها، مع تبيين وجوه ذلك وتفسير معانيه وتصرّف اشتقاقه ودوره في الكلام، ليعمل على حسب ما أذكره، فيوصل بذلك إلى تمييزهما والفرق بينهما[1]".

إذن، فكثرة شيوع الأخطاء في هذين الصوتين على ألسنة الخاصة من المتعلمين قبل العامة، هو الذي دفع الداني لإفراد الحديث عن هذه المشكلة وبمعالجتها في مصنف متخصص حتى يضع لهم طرائق وأساليب تجعلهم يمتلكون القدرة على التفريق بينهما.

ولم يقتصر العلماء في هذا الجانب على وضع هذه المؤلفات لتعليم النطق بهما والتفريق بينهما في قراءة القرآن فحسب، بل أوضحوا لنا أنهم قاموا بتأليف هذه المؤلفات للتفريق بينهما في الكتابة، ورفع اللبس بينهما في الخطّ، ولعلهم تنبَّهوا أنّ أصل الوضع في التقارب والتشابه بينهما من الأسباب المنطقية التي أوقعتهم في هذه الإشكالات، وهذا ما نلحظه واضحًا في حديث الصاحب بن عباد وهو من أوائل المؤلفين في هذا الباب: "إذ كانا حرفين قد اعتاص معرفتهما على عامة الكتاب لتقارب أجناسهما في المسامع وأشكال أصل تأسيس كل واحد منهما والتباس حقيقة كتابتهما"[2].

وهذا ما أكده الزنجاني: "وكانا يشتبهان على من لايعلم فيظنّهما لمعنى واحد، لايفرق بينهما، ويضعهما في غير موضعهما، وإنما ينبغي للكاتب أن يعرف معنى كل واحد منهما، فيخالف بينهما في الخط لاختلاف معناهما في اللفظ"[3].

ويشير ابن مالك بوضوح إلى سبب تعليمي محض دفعه لتأليف كتاب (الاعتماد في الفرق بين الظاء والضاد)؛ إذ أكّد أنّ في هذا المصنّف إرشاداً للمتعلمين الذين يخطئون فيهما، وأوضح لنا هذا في مقدمته، فقال:" هذه الألفاظ ربما كَفَتِ المتيقِّظ في الاحتراس، وكفّت عنه شَبَا شُبَه الالتباس، وكلّ ترجمةٍ منها تتضمن مسألتين: ما كذا بالضاد، وما كذا بالظاء، لمن أثَر الالتماس وتعرّفهما من المُلَح وملُح الاقتباس[4]".

ثانيا: الأسباب الوضعيّة:

يُقصَد بالأسباب الوضعيّة هنا ما يتعلق بأصل الوضع في اللغة لهذين الصوتين، ويمكن مناقشة الأسباب الوضعية في محورين:

أولهما: يتعلق بمناقشة أصالة وجود هذين الصوتين في العربيّة، واختلف العلماء قدامى ومحدثين في تفسير ذلك، فهذا الخليل بن أحمد الفراهيدي رأى أنّ": الظاء حرف عربي خصّ به لسان العرب، لا يشركهم فيه أحد من سائر الأمم"[5].

وأكّد ابن جني أنّ صوت الضاد انمازت به العربية في كثرة استعماله، فقال:" اعلم أن الضاد للعرب خاصة ولا توجد في كلام العجم إلا في القليل[6]".

وأشار إلى هذا ابن منظور في لسان العرب في وصفه لصوت الضاد:"الضاد حرف هجاء، وهو حرف مجهور، وهو أحد الحروف المستعلية، يكون أصلاً لا بدلاً ولا زائدًا، والضاد للعرب خاصة ولا توجد في كلام العجم إلا في القليل[7]".

وأما الآخر، فيتعلّق بأصل هذا الصوت في اللغات السامية ومدى تعرّضه للتبدل والتغيّر، وينبغي التأكيد هنا أنّ العلماء لم ينفوا وجود صوت الضاد في اللغات الأخرى، وإنما أثبتوا لنا أنّ العربية انمازت عن غيرها بكثرة استعمال هذا الصوت؛ لأنهما

بقيا عرضة للتبدّل والتغيّر في اللغات السامية الأخرى[8]

فصوت الضاد ليس صوتاً سهل النطق، ولذا فقد ضاع بمختلف صوره من أكثر اللغات السامية، ولذلك تحول في الأكادية والأوغاريتية والعبرية إلى صاد، وأما في الآرامية والسريانية فكان الأمر مختلفاً إذ تحول فيهما أولاً إلى قاف ثم إلى عين، والتحوّل في هذه اللغات المذكورة تحوّل مطلق، وأمّا العربية ولهجاتها فالتحول فيها إلى صاد أو غيرها تحول مقيّد بعض الأمثلة نحو: الامتضاض والامتصاص والقاضب والقاصب.[9]

ولم تبق ضادٌ إلا في العربية الشمالية، والعربية الجنوبية "السبئية والمعينية" والحبشية، مثل كلمة rd في العربية الجنوبية، بمعنى"أرض" كذلك، وكلمة dahay بمعنى:" الشمس، الضحى" في الحبشية.[10] وقد حافظت الصفاوية على صوت الضاد وهو موجود فيها رسماً ونطقاً بغض النظر عن شكل نطقه وكيفيته. [11]

ويرى كمال بشر أنّ صوت الضاد " النظير المفخم للذال" في النطق المعاصر: " وهذا الصوت في نظر بعض المحدثين – ونحن معهم – هو الصوت الذي تنطبق عليه المقولة المشهورة:" العربية لغة الضاد"، إذ لا وجود حقيقياً في غيرها من اللغات، والقول بأن له أثراً باقياً من الكلمات الحبشية، لا يبطل هذا الزعم، إذ لم يستطع أحدٌ حتى الآن بيان الأمر فيه في هذه اللغة، ولم يلقَ إلينا بمادة لغوية تكفي لحسبانه صوتاً مستقلاً نطقاً ووظيفةً"[12].

أمّا بالنسبة لصوت الظاء، فقد تحوّل في اللغات الساميّة بسبب صعوبة نطقه المتمثلة في تفخيمه أولاً، وفي كونه صوتاً من الأصوات الأسنانيّة التي يتطلب نطقها جهدا عضليّاً إضافياً ثانياً، فقد تحول في الأكادية والعبرية والإثيوبية الجعزية إلى صاد، أما الآرامية فقد تحول فيها أولاً إلى صاد، ثم تحوّل فيها إلى طاء. ولم يحتفظ به إلا الأوغاريتية كما احتفظت به العربية الشمالية بلهجاتها المختلفة والعربية الجنوبية. [13]

فجملة هذه الإشكالات التي دارت حول هذين الصوتين شكّلت دافعاً قوياً لدى العلماء لبحث هذين الصوتين في مصنفات متخصصة تضمن لأبناء العربية حلّ كل ما علق بأذهانهم من تساؤلات حول الضاد والظاء سواء أكان ذلك ما يتعلق بالكتابة أم بالنطق أم بأصل الوضع.

فهذا الداني يصرّح أنّ من دوافع تأليفه لكتابه أهمية أصالة وضع صوت الظاء في العربية:" وقد أجمع علماء اللغة على أن العرب خُصّت بحرف الظاء دون سائر الأمم، لم يتكلّم بها غيرهم، ولغرابتها صارت أقل حروف المعجم وجوداً في المعجم في الكلام، وتصرّفاً في اللفظ واستعمالاً في ضروب المنطق."[14]

ويؤكّد ابن مالك في مقدمة كتابه أنّ من دوافع تأليفه لكتابه المكانة التي حظي بها حرف الضاد في أصل وضعه، حتى كان مدعاةً لافتخار النبي – صلى الله عليه وسلم– بنطقه له.[15]

ثالثا: الأسباب الصوتية:

وصف سيبويه مخرج صوت الضاد قائلا: ومن بين أول حافة اللسان وما يليه من الأضراس مخرج الضاد. [16]، وتحدّث ابن جني عنه فقال:": ومن بين أول حافة اللسان وما يليه من الأضراس مخرج الضاد، إلا أنك إن شئت تكلفتها من الجانب الأيمن، وإن شئت من الجانب الأيسر" [17].

وفرّق رمضان عبد التواب بين الضاد القديمة والضاد التي ننطقها الآن، فالقديمة جانبية، وليست أسنانية لثوية، والقديمة احتكاكية أو رخوة، ولم تكن انفجارية.[18]

أمّا مخرج الظاء كما بين سيبويه، " فمن طرف اللسان، وأطراف الثنايا."[19] ولا خلاف بين القدماء والمحدثين في تحديد مخرج هذا الصوت[20]. وقد تحدّث إبراهيم أنيس عن صفة الجهر في الظاء، وبيّن أنّه في حالة النطق بالظاء يرتفع طرف اللسان وأقصاه نحو الحنك ويتقعَّر وسطه. [21]

وربما أحسّ سيبويه بالخلط في مخرج الضاد، ولذلك تحدّث عما يسمّى بالضاد الضعيفة، ووقف السيرافي عند الضاد الضعيفة، وبيّن مقصود سيبويه فيها فقال "إنها لغة قوم ليس في لغتهم ضاد فإذا احتاجوا إلى التكلّم بها في العربية اعتضلت عليهم فربما أخرجوها ظاء لإخراجهم إياها من طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا وربما تكلفوا إخراجها من مخرج الضاد فلم يتأت لهم فخرجت بين الضاد والظاء "[22].

إنّ نطق الظاء، كان قريبًا من نطق الضاد، وكثيرًا ما تطابقتا وتبادلتا، في تاريخ العربية. ولعل أقدم مثال لذلك مأخوذ من القرآن الكريم، وهو:" الضنين" في سورة التكوير 24 /81، فقد قرأها كثيرون بالظاء مكان الضاد، التي رسمت بها في كل المصاحف. وممن قرأها بالظاء: ابن كثير، وأبو عمرو، والكسائي، كما قال مكي في كتاب الكشف.[23]

ونقل لنا الجاحظ من أخبار ذلك الخلط، فقال: " وزعم يزيد مولى ابن عون، قال: كان رجل بالبصرة له جارية تسمى ظمياء، فكان إذا دعاها قال: يا ظمياء، بالضاد. فقال ابن المقفع: قل: يا ظمياء. فناداها: يا ضمياء "[24].

من هنا، اندفع العلماء لوضع هذه المؤلفات التي تبين الفروق الصوتية بينهما في الأداء والمخرج، ولهذا أراد أبو بكر الصدفي القرويّ في مؤلفه أن يشرح:"طرفاً من حروف الظّاءِ والضّادِ، لتستدلَّ به على بعض ما التبسَ من على بعض المعلمين بالفرق بينهما، من إبانة الظّاء بإظهار طرف اللسان

في النطق بها، ورفعك رأسها عند كتابها، وضمّ الأسنان على الضاد، وميلك اللسان إلى الأضراس من ناحية الشمال، فتفرق بينهما في خطّهما."[25].

وشاع هذا الخلط بين عامة الناس أيضاً: "فالظاء اشتبه في اللفظ العامي مع الضاد فمن ذلك ما استعملته العرب، ومنها ما لم تستعمله[26]".

وقد جاء هذا الخلط بين هذين الصوتين؛ بسبب صعوبة النطق بصوت الضاد وهذا دافعٌ آخر يقف وراء التعدّد والكثرة في هذه المؤلفات، وقد بيّن ابن النجار هذا فقال:" وأحببت أن أكتب أوراقاً أذكر فيها ماقاله المحققون، وما تلقيته عن الأشياخ مشافهةً وبحثاً؛ ليعلم التالي لكتاب الله تعالى والمجوّد له معرفة التلفظ بهذا الحرف الصعب الذي قد أعيا كثيراً من الناس إخراجه. ولذلك بدأ كتابه بالحديث عن مخرج الضاد وبيان صفاته[27].

وقد كان بعض العرب يخلط في المخرج بين الضاد والدال أو الطاء:" فيصير لفظها إذا تحقق في السمع قريباً من لفظ الدال والطاء، وهم أكثر المصريين وبعض أهل المغرب، ويزعم أنَّ هذا هو الصواب. وهو خطأ محض، وتبديل فاحش، وإنما أوقعهم في ذلك عدم أخذهم عن العلماء المحققين، وممارستهم لمخارج الحروف وصفاتها "[28].

وفراراً من هذه الصعوبة، اختلط صوت الضاد بأصوات أخرى، فأحياناً ينطق بها ممزوجة بالدال المفخمة أو الطاء المهملة [29].

جهود ابن مالك في التفريق بين الظاء والضاد

حياته وأشهر مؤلفاته

هو أبو عبدالله جمال الدين محمد بن عبدالله بن محمد بن عبدالله بن مالك الطائي الجياني الشافعي النحوي. وُلِد في جيان بالأندلس وتلقى تعليمه فيها، ثم ارتحل إلى دمشق، وتصدر في حلب لإقراء العربيّة. كان إماماً في القراءات وعللها وكان إليه المنتهى في اللغة والنحو والصرف في زمانه، توفي في دمشق سنة 672هـ.[30]

له مؤلفات عدة منها: الاعتماد في نظائر الظاء والضاد. وإكمال الإعلام بتثليث الكلام. والألفاظ المؤتلفة. وألفية ابن مالك. وإيجاز التعريف في علم التصريف. وشرح الكافية الشافية. وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد. وشرح التسهيل. وشواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح.

مؤلفاته في الظاء والضاد:

عُني ابن مالك عناية حثيثة بدراسة الفروق بين الظاء والضاد، فرصد الألفاظ التي تقع فيهما، وجمع النظائر جميعها من الكلمات التي تستعمل فيهما، ومن المعروف أنّ ابن مالك يعدّ علماً من أعلام النظم؛ لذلك عمد إلى توظيف قدراته في النظم لمعالجة هذه الظاهرة في مصنفات مختلفة:

- **الاعتماد في نظائر الظاء والضاد:**

يوحي عنوان هذا الكتاب بجمع ابن مالك للنظائر المختلفة في الظاء والضاد والفروق بينها، وجمع في هذا الكتاب ثلاثاً وثلاثين لفظة، وأصل هذا الكتاب من كتابه السابق (الإرشاد)، وقد حقق هذا الكتاب حاتم الضامن، وقد حققّه عام 1980م، وأتبعه في نشرة جديدة بـ (فائت الظاء والضاد)، وهو من منشورات دار البشائر في دمشق، صدرت الطبعة الأولى عام 2003م.

- **الاعتضاد في معرفة الظاء والضاد:**

وهو عبارة عن قصيدة ظائية على البحر البسيط تشتمل على اثنين وستين بيتاً، ضمنها ضوابط التفريق بين الظاء والضاد مع شرح لهذه القصيدة، وقد حقق هذا الكتاب: حسين تورال وطه محسن. والكتاب من منشورات مطابع النعمان، العراق، عام 1972م.

- **تحفة الإحظاء في الفرق بين الظاء والضاد:**

وهو عبارة عن منظومة تقع في خمسة وتسعين بيتاً عن كتاب قام بتحقيقه: حاتم صالح الضامن. والكتاب يحتوي على الكثير من الكلمات التي تكتب بالظاء والضاد. ونشر في مجلة العرب، وهي مجلة تصدر عن دار اليمامة في الرياض، عدد (تموز – آب)، عام 2009م.

- **أرجوزة في الفرق بين الظاء والضاد:**

وهي من أكبر ما نشر تحتوي حوالي مئة وخمسة وتسعين بيتاً، تحتوي على النظائر في الظاء والضاد في العديد، حققها: طه محسن، نشرت في مجلة المورد، وهي مجلة تصدر عن وزارة الإعلام العراقية، المجلد (15)، العدد(3) عام 1986م.

- نصان نادران في ظاءات القرآن، بيتان في ظاءات القرآن مشروحان. تحقيق: هلال ناجي، من منشورات عالم الكتب، بيروت، عام 1999م.

- **الإرشاد في الفرق بين الظاء والضاد. لم يصل إلينا.**

منهج ابن مالك في التفريق بين الضاد والظاء

أولاً: وضع العلامات اللغويّة للفرق بين الضاد والظاء

يشير المعنى اللغوي للعلامة إلى السّمة، فالعلامة تعني السِّمة[31]، وقد جاء في التنزيل العزيز ما يدل على ذلك قال تعالى: {وَأَلْقَى فِي الأَرْضِ رَوَاسِيَ أَن تَمِيدَ بِكُمْ وَأَنْهَاراً وَسُبُلاً لَّعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ * وَعَلامَاتٍ وَبِالنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ}[32].

وقد أشار اللغويون إلى وجود العلامة في الدرس اللغوي،

فهذا ابن يعيش فرَّق بين العلامة والخصيصة والحد فقال: "الخصائص جمع خصيصة، وهي تأنيث الخصيص بمعنى الخاص، ثم جُعِلت اسماً للشيء الذي يختص بالشيء ويلازمه؛ فيكون دليلاً عليه وإمارة على وجوده كدلالةِ الحدِّ إلا أنّ دلالة العلامة دلالة خاصّة ودلالة الحد دلالة عامة والعلامة يشترط فيها الاطّراد دون الانعكاس".[33]

ونظراً لأهمية العلامات انطلق علماء اللغة في العصر الحديث إلى اللُّغة بأنّها نظامُ من العلامات[34]، وعُني سوسير بالعلامة اللغوية، وتناولها بالبحث والدرس حتى عُرِفت عنده بأنها "العلاقة بين الصورة الذهنية والمفهوم.[35]

وإنّ الدارس لمنهج ابن مالك في التفريق بين الضاد والظاء يلحظ تميّزه عن غيره بوضع علامات لغوية محدّدة للتفريق بين الضاد والظاء، وقواعد معينة تحدّ الكلمات التي تكتب بالضاد والظاء، ولعل ما دفعه لوضع هذه العلامات التي تنماز بها الضاد عن الظاء أو العكس ما رآه ممّن سبقه من العلماء في الاقتصار على سرد الكلمات التي تكتب بالظاء من جهة والكلمات التي تكتب بالضاد من جهة أخرى، وإيضاح الفروق اللغوية بين المتشابهات.

ومن الأمثلة التي تدل على تميّز منهجه عن غيره ممّن سبقوه أو تبعوه حديثه عن (عَضَبَ)؛ فإذا نظرنا في كتاب الأنباري (ت 577هـ)" زينة الفضلاء في الفرق بين الضاد والظاء" لوجدنا أنه اكتفى بذكر الكلمة ومعناها، فقال: "العضب: القطع. وبه سُمي السيف عضباً"[36]، أمّا ابن مالك، فقد كان حريصاً على أن يضع علامة تقنّن هذا اللفظ فقال:" ما دلّ على قطع ممّا أول أصوله عين وآخره با، فلا يكون ثاني أصوله ظاءً بل ضاداً، نحو: عضب الشيء: إذا قطعه... وكذلك ما دلّ على شبه قطع، كقولهم: عضب فلانٌ فلاناً: إذا شتمه؛ لأن الشاتم ممزق للعرض والتمزيق: قطع... فإذا جاوزت ما استحق الضاد من هذه المادة لدلالته على القطع أو شبهه فأوجب الظاء لغيره، نحو: عَظَبَ الطائر: إذا حرّك ذنبه بسرعة."[37]

أمّا أبو بكر عبدالله بن علي الشيباني الموصلي (ت797هـ)، فاكتفى في كتابه " الفرق بين الضاد والظاء بذكر معنى عضب بمعنى قطع فقط. [38]

فابن مالك أراد أن يضع منهجاً محدّد المعالم يسير عليه طلاب العلم في تعلّم الفرق بين الصوتين وإزالة اللبس عنهما، ومن هنا لجأ إلى علامات محدّدة واضحة يعرف بها كل صوت وينماز عن الآخر.

وتعدّدت العلامات عنده وتنوعّت، فمنها شكليّة لفظية مجرّدة: نحو قوله:" وتتميز الضاء من الضاد بتقدّم شينٍ كـ(شظاظ)... وتتميّز أيضاً بسبق جيم كـ(الجظ)... وتتميز الظاء أيضاً بسبق لام أصلية كـ(لفظ)[39]".

وقد كان ابن مالك يعي تماماً ما يقوم به من وضعه لعلامات لفظية للتفريق بين الظاء والضاد، وصرّح بهذا في قوله: " ثم بيّنت ما جاء بضاد دون علامة لفظية من ذوات الجيم واللام ليعلم ما عداه بالظاء."[40]

ومن العلامات اللفظية التي وضعها ابن مالك، وراعى فيها الجوانب التصريفية، ما عينه لام ولامه ميم لا تكون فاؤه ضاداً بل ظاء، فتناول ذلك: الظلم والظلام بتصاريفهما، ويتناول أيضاً الظَّلْم: وهو ماء الأسنان وبريقها"[41].

ومن الأمثلة على ذلك أيضاً تناوله لكلمة ضَمِيَ": بمعنى ضامٍ بضاد؛ لأنه فرعٌ على (ضام) إذ هو مقلوب منه، ولذلك قلّ تصرّف (ضَمِيَ) واستعماله وكثر تصرّف (ضام) واستعماله[42]".

وأحياناً يضع ابن مالك العلامة الشكليّة اللفظية، بالاتّكاء على المعنى ودلالته، وهنا يتضح لنا مرواحة ابن مالك بين الجوانب اللفظية والجوانب المعنوية ومحاولة الجمع بينهما في علامة واحدة ينماز بها الصوتين، وممّا يدل على ذلك قوله:" وأشرتُ بذكر (النُّعوظ) إلى أنّ ما أول أصوله نون وثانيها عين وثالثها ظاء لا ضاد فيما دلّ على(إصابة) أو(نبت) نحو: ما نعض: ما أصاب."[43]

ومن الأمثلة على العلامات الشكلية التي وضعت بناء على المعنى والدلالة قوله:" وأشرتُ بـ (بني بظظا) إلى أنّ ما أول أصوله باء من المضاعف لايكون ضادياً إلا أن دلّ على نزر، وهو القليل"[44].

وبذلك يمكن إجمال الحقول الدلالية والمعاني التي ذكرها ابن مالك وفقا للعلامات الشكليّة المرتبطة بالمعنى- بعد تتبع كتاب الاعتضاد-، تبعا للجدول الآتي:

الدلالة	العلامة	المثال	نوع الحرف الواجب في الكلمة (ظاء / ضاد)	رقم الصفحة في الكتاب
ما دلّ على إصابة ونبت.	ما أول أصوله نون وثانيه عين.	ما نَعَضَ: ما أصاب وقولهم لشجر يستاك به: نَعْض الواحدة نَعْضةً	ضاد	ص 42
ما دلّ على قطع أو شبه قطع.	أول أصوله عين وآخره باء.	عَضِبَ الشيء: إذا قطعه.	ضاد	ص44
ما دلّ على نَزْر (القلة)	أول أصوله باء من المضاعف	بَضَّ الماء: إذا نبع بقلة.	ضاد	ص46
ما دلّ على جزء لعضو أو نبت.	أول أصوله عين وثالثه حرف لين.	عَضَّيْتُ الجزور: أي جعلته أجزاء. العِضَوَات: أشجار ذات شوك.	ضاد	ص49
ما دلّ على ارتقاب أو رؤية أو شَبَهٍ أو فكر أو عيبٍ أو تأخير أو حافظٍ للشيء.	أول أصوله نون وثالثه راء.	نَظَرتُ الشيء: إذا ارتقبته.	ظاء	ص51
ما دلّ على صوتٍ أو أذىً.	أوّل أصوله ميم وثانيه مضاعف.	مِضٌّ: كلمة تدل على صوت بالشفتين يقوم مقام (لا). مَضَّ فلاناً الجُرح: إذا آلمه.	ضاد	ص 53
ما دلّ على منع.	أوله عين وآخره راء	عَضَر فلان فلاناً يعضُرُه عَضْراً: إذا منعه	ضاد	ص 58
ما دلّ على فكٍّ وتفرُّقٍ.	أوله فاء ويليه مضاعف الضاد	نحو :فَضّ الخاتم وانفض الجمع.	ضاد	ص 61
ما دلّ على حرٍّ.	أول أصوله قاف وثانيه حرف لين.	قَاظَ اليوم: اشتدّ حرّه.	ظاء	ص 62
ما دلّ على ستر أو إقامةٍ أو مصير.	ثاني أصوله وثالثه لامان.	نحو: الظِّل، الظُّلة	ظاء	ص62-63
ما دلّ على حِدةٍ وصلابة أو تنوء	ثاني أصوله راء وثالثه باء.	نحو: ظُرِّب الشيء فهو مُظرَّب: إذا كان فيه حدة وصلابة. واذا دلّ على تنوء كقولهم: للربوة ظَرِبٌ، والجمع أظراب وظِراب	ظاء	ص66
ما دلّ على لفحةٍ(حرق) أو إخلافٍ، أو ختلٍ(خدعة)، أو كتمان.	ثاني أصوله باء وثالثه حرف لين.	نحو: ضَبَتْه النار: أحرقته. أضْبَى السفرُ القومَ: أخلفهم. ضَبَى الصيد ضَبْيًا: خدعه أضْبَى فلانٌ على ما في نفسه: إذا أمسك عليه.	ضاد	ص72
ما دلّ على عضٍّ.	ما تكّرر مع عين متكررة	عَضْعَضَ الأسد فريستهُ إذا عضّها في مواضع.	ضاد	ص 80
ما دل على ضِخَم.	ما تكرّر مع باء متكرّرة.	ضُباضِب: تقال للرجل القصير السمين.	ضاد	ص 81
ما دلّ على سيرٍ أو وقفٍ.	أول أصوله واو وثالثه فاء.	وَضَفَ البعير: سار سيرا سريعاً. ويقال للوقف: وضِيف.	ضاد	ص 84
ما دلّ على عوجٍ أو شدّة.	ثاني أصوله لام وثالثه عين.	كل معوّج يقال عنه: ضَلَع. ضَلُع الشيء فهو ضليع شديد.	ضاد	ص 86

وبعد هذا التتبع لمنهج ابن مالك في وضعه لعلاماتٍ محدّدة للتمييز بين الضاد والظاء، واعتمادها على المعنى ومراعاة السياق نجد أنّ مسألة التنوُّع في وضع هذه العلامات أفضت إلى: تنوّع المقاييس التي انضبط بها منهجه في وضع العلامات منها.

فابن مالك لم يعتمد على المقاييس الشكلية فقط في وضعه للعلامات، بل كان يربط الشكل بالمعنى، وهو بذلك لم ينظر إلى المقاييس الشكلية بشكل منفرد، أو منعزل عن طبيعة الأداء اللغوي، بل عمل على ربطها ضمن إطارٍ متكامل من العلاقة بين شكل الصوت المعتمد سواء أكان حرف الضاد أم الظاء؟ وبين معنى الكلمة في سياقها المستعمل، وممّا يدل على ذلك قوله:" وضف البعير بالضاد تعني: سار سيرا سريعاً، أمّا الوظيفة بالظاء، فهي واحدة الوظائف، وتعني أيضاً الدولة"[45].

ثانياً: تماسُك القيود في الفرق بين الضاد والظاء:

إنّ من المعايير المعرفية المهمة التي انطلق منها ابن مالك في وضع علاماتٍ محَّددة للكلمات الضادية والظائية، وأثّرت في منهجه، تقييد العلامات في حيّزٍ معيّن، فهو حين يضع العلامة يدرك تماماً أنّ العلامة لابدّ أن تحدّ وتقيّد بمعيار جامع ومانع، وغالباً ما كان يضع القيد بعد فراغه من ذكر العلامة، وهو ما شكّل خطّاً جديداً في منهج ابن مالك يمكن أن نسميه – إن جاز لنا– العلامة المقيّدة، وممّا يدل على اعتماده على هذه القيود وتكرارها قوله:" ويقال مَعظ السهم وأمعظ: إذا انتزع من القوس بسرعة. وقيّدته بذكر "السهم" ليعلم أنّ ما كان من هذه المادة غير منسوب إلى السهم فهو بالضاد، نحو المعض: وهو حرقة الوجع"[46].

وقوله في حديثه عن الفعل (ظرى الشيء: بمعنى: لانَ) بعد ذكره لمعانيه المختلفة:" وفُهِم من التقييد بهذه المعاني إن ما لم يدل على ذلك مما يشبه هذه التركيب فهو بالضاد لا بالظاء."[47]

وقوله:" ويقال: حظِب حظوباً: إذا سمِن، وقيّدتها بـ"السمن"؛ ليُعلم أنّ ما أشبهها ممّا لايدل على سمنٍ بضاد، إلا الإحظاب"[48]

واكتفى المقدسي (ت 672هـ) في كتابه " الظاء" بذكر معنى هذه الكلمة واستعمالها دون الإشارة إلى إطلاقها أو تقييدها. [49]

ومنه قوله في:" ومظ النبت": " والومظ – بالظاء–، جمع ومظة: وهي الرمانة البرية، وقيّدته بالإضافة إلى " النبت" ليمتاز من " الومض" وهو لمع البرق، وغيظ النفس." [50]

وقد عدّ الزنجاني هذه اللفظة من باب (مظّ)، ولمعان البرق من باب (مضّ)[51]، ولم يذكر الأنباري (ومظ)، وإنما ذكر فقط (ومض) بمعنى: لمعان البرق[52]. ولم يشيرا إلى التقييد أو الإطلاق لمعناهما.

أمّا إذا انعدم النظير، فعندها ينعدم القيد، وهذا ما ذكره في كلمة الظؤرى: "واستغنى الظؤرى عن تقييدٍ؛ لعدم نظيرٍ من الضاديات"[53].

وكذلك انطبق هذا في قوله: " بهظه الأمر: إذا أثقله، ولا نظير له بالضاد فلذلك أطلقته ولم أقيّده[54]". وقوله: "والوعظ وما تصرّف منه معلوم، ولانظير له، ولا بني ظلف فلذا لم أقيدهما.[55] وقوله: "وَقظ رِوى": وقيّدته بالإضافة إلى(رِوى): وهو الماء الكثير احترازاً من الوقظ بمعنى الوقذ، وقد مضى أنّ ذلك بالظاء المعجمة لاغير.[56]

ويرتبط القيد عند ابن مالك ارتباطاً وثيقاً بالنظير، وقد كان يبني قيوده بناء على وجود النظير، فإذا انعدم النظير انعدم القيد وأصبح يعتمد على الإطلاق، فهذه الدقة المتناهية في ضبط منهج التقييد في التفريق بين الضاد والظاء الذي اتبعه ابن مالك يكشف لنا أنه كان أكثر استقصاءً لمسائل هذه الظاهرة؛ لهذا لم يقتصر على ذكر الكلمات الضادية والظائية فحسب، بل اتبع طرائق محدّدة في تقنين الفروق بينهما وضبط الأطر التداولية التي تدور في فلكها تلك الكلمات، ولست مغالياً إن ذهبت إلى أنّ ما ألجأه إلى وضع هذه العلامات والقيود واعتمادها المباشر على النظائر ما وجده من تكرار لمصنفات من سبقوه في اقتصارهم على سرد الكلمات الضادية والظائية وركونهم إلى جمع هذه الكلمات وفق طريقة أصحاب المعاجم.

ويكاد اللغويون والمصنّفون في هذا الجانب يتناسون الطبيعة القواعديّة التي تضبط هذه الفروق في قواعد وعلامات وقيود مقنّنة وفق استعمالات محدّدة تعتمد النظائر، فجاء ابن مالك ليستدرك عليهم ما تركوه، ويضفي على مصنفاته لمسته الخاصة التي بها عُرِف وتميّز.

ثالثاً: الاستقراء والاستشهاد في التفريق بين الضاد والظاء:

إن مسألة وضع الفروق بين الضاد والظاء عند ابن مالك كانت تستند على استقرائه موادّ اللُّغة من مصادرِها المختلفة؛ لذلك انطلقت فكرة العلامات عنده من وجهة نظره إلى ضرورة تحديد استعمال كلّ علامة استعمالاً محدَّداً يسير وفق قواعد محدَّدة، وقد كفل هذا المنطلق الآليّة التي يتم من خلالها دراسة هذه الفروقات، ووضع علاماتٍ محدَّدةٍ لها على المستويين: الشكلي والجوهري ولَم تكن فكرةُ العلامة طارئةً خطرت بباله، أو اقتبسها من غيره، بل كانت تتلاءم وطبيعةَ اللُّغة بناء على استقراء معظم المؤلفات التي وُضِعت للتفريق بين الضاد والظاء استقصى فيها طبيعة كل من الكلمات التي كُتبت بالظاء من

جهة، ودلالتها في السياقات المختلفة، والكلمات التي كُتِبت بالضاد من جهة أخرى ومعانيها المختلفة طبقاً لأصل السياق الذي وضعت فيه.

وممّا يدل على هذا أنّ ابن مالك كثيرا ما كان ينسب الأقوال إلى أصحابها، ومن ذلك قوله ": قال الأصمعي: البضُّ: الرّخصُ الجَسَد"[57].

ومن ذلك قوله ": والبيضُ جمع بيضة: وهي الأرض البيضاء الملساء، عن أبي بكر بن دريد"[58]. وقد ورد عند ابن دريد في الجمهرة ما نصّه:"بض المَاء يبض بضا وبضوضا إِذا رشح من صَخْرَة أَو أَرض. وَمثل من أمثالهم: فلَان لَا يبض حجره أَي لَا ينَال مِنْهُ خير"[59].

ومن ذلك قوله:"والضفرة: عقيصة المرأة عن الجوهري[60]. وقد نقلها الجوهري عن يعقوب فقال:" الضَفيرة: العقيصة. يقال: ضفرت المرأة شعرها. ولها ضَفيرتان وضَفْرانِ أيضاً، أي عقيصتان. عن يعقوب".[61]

ومن ذلك قوله ": وضجّ ضجيجاً: إذا صاح: حكاه الأزهري عن ثعلب عن ابن الأعرابي.[62]

وأحياناً يشير إلى الكتاب الذي اقتبس منه هذه المسألة، وظهر ذلك قوله: " وبظّ الرجل على كذا وكذا: ألحّ عليه، عن أبي عثمان السرقسطي في كتاب الأفعال"[63].

ولم يذكر أبو الحسن الخولاني في كتابه: "حصر حرف الظاء" هذا المعنى، وإنما اكتفى بذكر معنى "البظّ بمعنى: تحريك وهو تحريك الأوتار عند الغناء." [64].

ومن ذلك قوله: "والحَظار: "بالفتح: الذباب، ذكره أبو البقاء في المَشُوف المُعْلَم"[65]. وذكر أبو عمر الداني (المِحظار) بزيادة الميم، بمعنى: الذباب.[66]

ومن ذلك حديثه عن الضهر بالضاد: " أي صخرة في جبل تخالف لونه: قال: ذكره محمد بن عبيد الله بن سهيل النحوي في كتاب الظاء والضاد".[67]

وقد غلب على منهج ابن مالك في الاستقراء التحقق من نسبة الآراء إلى أصحابها، فقد نقل عن ابن الأعرابي (ت 231هـ)، وابن دريد(ت 321هـ)، والأزهري(ت370هـ)، والجوهري (ت 393 هـ)، والهروي(ت 415هـ)، ومن المواطن التي نقل فيها عن غيره من العلماء قوله: "والعِظيرُ – بالتخفيف والتشديد–: القصير، بعين مهملة وظاء معجمة، عن أبي سهل الهروي، وعن ابن سيده، وبغين معجمة وطاء مهملة، عن الأزهري.[68]

وقوله:" أعظن الرجل يعظن إعظاناً: إذا سمِن، وهو لفظ غريب ذكره الازهري."[69]

ومن الأمثلة على ذلك أيضاً: " قال ابن الأعرابي: الناضر يتبع جميع الألوان".[70]

ومن السمات الغالبة على منهجه في الاستقراء في التفريق بين الظاء والضاد ذكر اللغات الواردة في بعض الكلمات وأحيانا نسبتها إلى قبائلها وممّا يدل على ذلك قوله:" ذهب دمُه خِضْراً مِضراً، ومِظْراً، بالظاء لغةً، أي هدراً.[71]

وقوله": أضِمَ الرجل أضماً، وأظِمَ أظماً: إذا غضب ذكره باللغتين أبو سهل الهروي"[72]، وممّا يحمل على ذلك أيضا: "أنضح السُّنبل، وانضح: إذا صار فيه الحَبُّ، حكى اللغتين أبو سهل عن القزّاز.[73]

وقوله:" قال أبو حاتم: سمعتُ أبا زيدٍ يقول: بنوضُبَّةٍ وحدهم يقولون: فاظت نفسُهُ بالظاء."[74] وقوله:" وروى ثعلب، عن سلمة، عن الفرّاء، قال: أهل الحجاز، وطيئ يقولون فاظتْ نفسُه، وقضاعة، وتميم، وقيس يقولون: فاضت نفسُه، مثل: فاضتْ دمعتُه.[75]

ولم يُشِرْ أبو عمرو الداني إلى نسبة هذه اللغات واختلافها، واكتفى بذكر المعنى. [76] أما أبو بكر الشيباني الموصلي، فاكتفى بذكر اللفظين دون نسبتهما إلى قبائلهما فقال": فاظ: قضى." وذكر ما أنشده الأصمعي في هذا المعنى ثم قال:" فاظت نفسه، وزعم غيره: فاضت، بالضاد لايقال بالظاء." [77]

ولم يفصّل يوسف بن إسماعيل المقدسي في ذكر اللغات –كما ذكر ابن مالك– وإنما نقل عن أبي زيد الأنصاري قوله: " أن بني ظبة وحدهم يقولون: فاظت بالظاء."[78]

وأحياناً يذكر اللغات، ويقوم بالترجيح بينها، ومن ذلك قوله: "ومن العرب من يقول": أَلِمَ ضهري، وبهضني الأمرُ: أثقلني، وخُتِن بَضْرُ الجارية، بالضاد في الثلاثة، وهي لغة مرغوبٌ عنها، واللغة المرغوب فيها: ظَهْر وبَهْظ، ونَظْر"[79].

وعند تتبع آراء أصحاب مؤلفات الضاد والظاء، نجد أنّ الزنجاني ذكر الظهر– بالظاء– في هذا المعنى ولم يُشِر إلى الضاد في (ضهري) في معنى مختلف[80]، أمّا يوسف بن إسماعيل المقدسي، فينفي وقوع ما ذكره ابن مالك في عبارة " ألم ضهري": " وليس في الكلام (ض هـ ر)على هذا الترتيب، بالضاد، إلا كلمة واحدة، وهي الضهر، لصخرة في الجبل تخالف لونه." [81]

وممّا يحمل على ذلك أيضاً قوله: "ويقولون للحافظ": ناظر، والرئية: ناظور، والظاء فيه لغة ضعيفة" [82]. ولم يُشِر أبو العباس الحرّاني في كتابه:" المصباح في الفرق بين الضاد والظاء " لهذه اللغة.[83]

ومن ترجيحاته قوله:"مضع فلان فلاناً: إذا عابه ونال من عرضه، ، واللغة المعروفة مضح بالحاء، والظاهر أن الحاء هي الأصل، فأبدلت عيناً كما قيل في حتى: عتى.[84] ولم

يذكر معظم أصحاب مؤلفات الضاد والظاء هذه الكلمة (مضع)[85].

ومن ترجيحاته أيضاً قوله:" وقال الليث بن المظفر: يقال: بظّ الأوتار يبظُّها بظّاً، إذا هيأها وحرّكها للضرب. قال: وقد يقال: بالضاد، والظاء أحسن."[86]

ولعل المتتبع لمنهج ابن مالك في الاستقراء للأنماط اللغوية في التفريق بين الضاد والظاء، يلحظ اهتمامه بالاستشهاد بالمسموع من كلام العرب، والوقوف عند هذا المسموع وهذه سمة انطبعت في مؤلفاته، وكانت إحدى الأركان التي قام عليها منهجه اللغوي، فنراه بعد أن يذكر معنى الكلمة يستشهد بالقرآن الكريم وبآياته التي تثبت هذا المعنى، ومن ذلك قوله:" فأضلّ فلان فلاناً إذا أغوه، ضد هداه[87]، وفي القرآن الكريم جلّ مُنْزِله: ﴿ **وَأَضَلَّ فِرْعَوْنُ قَوْمَهُ وَمَا هَدَىٰ** ﴾ طه: آية"[79].

وقوله[88]:" والحفيظ: المحافظ على الشيء المواظب له، وفي القرآن الكريم جلّ مُنْزِله: ﴿ **وَمَا أَنَا عَلَيْكُم بِحَفِيظٍ**﴾ الأنعام: آية (104)

ونراه أحياناً يستشهد بالقراءات القرآنية: "ويقال ظنّ فلان فلاناً: إذا اتّهمه، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾ (التكوير: آية (24) في قراءة من قرأه بالظاء" [89]، فقد قرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي: بظنين بالظاء، وقرأ نافع وعاصم وابن عامر وحمزة: بضنين بالضاد. [90] إلا إن ابن مالك استشهد بالقراءة دون نسبتها لأصحابها.

ومن أكثر القضايا التي انطبع بها منهج ابن مالك وعُرِف بها في الدرس اللغوي الاستشهاد بالحديث النبوي، فقد كان: "يحتج بالحديث النبوي احتجاجاً مطلقاً في بناء قواعد جديدة يستدرك بها على السابقين قواعدهم وأصولهم وأحكامهم"[91].

وبذلك لم يغفل ابن مالك عن الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف في التفريق بين الظاء والضاد: "وحاضرت حضاراً: عدوت معه: وفي الحديث: فانطلقتُ مُحضِراً.[92]"

وقوله:" وفي الحديث: (لاضرر ولا ضرار) ويُروى: (لاضرر ولا إضرار) أي: لا يضرَّ المسلم المسلم ولا المعاهد. وأصله من الضُّر: وهو سوء الحال[93]"

أمّا استشهاده بالشعرِ فواضحٌ بيّنٌ، فهو يستشهد أحيانا بالشعر معروف القائل كاستشهاده بقول أبي ذؤيب الهذلي:

وعيّرَها الواشون أنّي أُحِبُّها
وتلك شكاةٌ ظاهرٌ عندي عارُها [94]

وأحياناً يستشهد بالبيت مجهول القائل ويتتبع مروياته، كما في حديثه عن الدّأظ: بمعنى الوفور، والسلامة. قال الراجز:

وقد فَدى أعناقَهُنَّ المحضُ
والدَّأضُ حتى لايكون غَرْضُ [95]

فقال معلّقاً على هذا البيت:" أنشده الباهلي بالضاد. وأنشده أبوزيدٍ بالظاء. وهما ثقتان."[96] وقد أورد يوسف بن إسماعيل المقدسي هذا الشاهد بالظاء. [97]

وأحياناً يشير إلى مسألة خلافية في الظاء والضاد ويذكر الشاهد الشعري فيها، ثمّ يصرّح بأنّ الشاهد مصنوع: " وبيض النمل – بالضاد – كبيض غيرها، هذا هو المشهور، وحكى بعض العلماء فيها الظاء، وأنشد:

وآية ما تخشاه من ذاك أنّه
ستُفجأُ فيه النمل تحملُ بَيْظَها [98]

قال معلّقاً على هذا الشاهد:"وزعم أبو سهل أنّ هذا الشاهد مصنوعٌ[99]"

أمّا النثرُ، فكان له حضورٌ بارزٌ في استشهاداته، فهو يستشهد بالأمثال نحو قوله: "ويقال في المثل: (فلانٌ ما يبِضُّ حَجَرُهُ) أي: ما تندّى صفاته"[100]

وقوله:" ومثلٌ من أمثالهم:(إنّ الحفائظ تتقفُصُ الأحقاد) ومعناه: أنّه إذا كان بينك وبين ابن عمك عداوةٌ وعليه في قلبك حقد ثم رأيته يُظلم حميت له ونسيت ما في نفسك عليه ونصرته[101]". وقد استشهد الزنجاني بهذا المثل أيضاً[102].

وقوله: " وفي المثل السائر: (لا تنقش الشوكة بالشوكة، فإن ضلعها معها) يضرب مثلا للرجل يخاصم رجلا آخر)[103]".

وقوله: "والأظلّ: باطنُ خف البعير لاستتاره، ويستعار لغيره، وفي المثل:(إن يدمَ أظلُك فقد نقب خُفِّي) يُقال للشاكي إلى من هو أسوأ منه[104]"

وممّا استشهد به في مجال النثر أيضا أقوال المشهورين من العرب ممّن يحتج بلغتهم، فيستشهد مثلاً في تفريقه بين (العضل، والعظل) بقول عمر بن الخطّاب: " والعظال في القوافي: التضمين، ومنه حديث عمر بن الخطّاب – رضي الله عنه-، وقوله في زهير بن أبي سلمى: (كان لايعاضل بين قوافيه)[105]. وقد استشهد أبو عمرو الداني بمقولة عمر بن الخطاب هذه. [106]

واستشهد بقول علي بن أبي طالب في التفريق بين التضفير والتظفير: "وفي خطبةٍ لأمير المؤمنين علي – رضي الله عنه–: "يا عجباً من تضافر هؤلاء القوم على باطلهم وفشلكم عن حقكم (معناه: من تعاونهم على الباطل)[107]".

ويظهر ممّا تقدّم تماسك المنهج الاستشهادي عند ابن مالك في استقرائه للأنماط اللغوية في تفريقه بين الضاد والظاء في استعمالاتها المختلفة: في القرآن وقراءته والحديث النبوي الشريف والشعر العربي والنثر العربي. إلا أنّ أبرز ما يلاحظ على منهج ابن مالك في الاستشهاد الاختلاف الملحوظ والتفاوت النسبي في توظيف هذه الاستشهادات من مصنف

لآخر من مصنفاته، فقد كثُر الاستشهاد بمختلف الأنماط اللغوية في كتابي: الاعتماد، وفي تحفة الإحظاء، إلا أنه قلّ وبشكل واضحٍ في كتاب الاعتضاد.

وربما يعود السبب في ذلك إلى حرصه الشديد في أثناء تأليفه لكتاب الاعتضاد على وضع العلامات القواعدية والقيود التي ينماز بها الفرق بين الضاد والظاء، في حين مال في الاعتماد وفي الأرجوزة إلى وضع نماذج تطبيقية تكشف الأنماط التداولية للفروق اللغوية بين الكلمات الضادية والظائية وهذا يتطلب استقراء الشواهد في مجالاتها القرآنية أو الشعرية أو النثرية التي تدعم هذا المعنى أو ذاك.

رابعاً: التطرّق للمسائل اللغوية في التفريق بين الضاد والظاء:

يقتصرُ هذا المبحث على تناول بعض السمات المنهجية التي وظّفها ابن مالك وتطرّق إليها في أثناء وضعه لمصنفات الضاد والظاء، فمّما غلب على منهجه تناول المسائل اللغوية: الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية في أثناء حديثه عن بعض المفردات الظائية والضاديّة.

ومن المسائل اللغوية التي أشار إليها القلب المكاني، فقال:" ضَمِيَ(: بمعنى ضامٍ بضاد؛ لأنه فرعٌ على)ضامَ (إذ هو مقلوب منه، ولذلك قلّ تصرّف (ضَمِيَ(واستعماله وكثر تصرّف (ضام) واستعماله"[108].

وأشار إلى الأضداد فقال:: "وعظِب عظباً: إذا سمِن، وكذلك إذا يبس جلدُه من الهَزَالِ، فهو من الأضداد[109]". وقد ذكر ابن منظور هذين المعنيين.[110]

وأشار إلى الخلافات اللغوية فقال: "ماحظ الفحل الناقة، إذا استناخها ليعلوها، هذا بالظاء، بخلاف."[111]

وأشار إلى مسائل المذكر والمؤنث، فقال: "وحنظى به: إذا أسمعه مكروهاً. ومن عادته ذلك: حِنظيان. والأنثى بالتاء"[112]" وقال: "والعنظباء: ذكر الجراد. والأنثى: عنظبة وعنظوبة. [113] وقد ذكر ابن منظور[114]، والفيروز أبادي هذا المؤنث[115].

وأشار إلى المعاقبة، فقال: " وهما سِلفان وظأبان، وظأمان، وظأنان، تعاقبت الباء والميم والنون." [116] وقد عدّ ابن فارس هذا من الإبدال فقال: " الظَّاءُ وَالْهَمْزَةُ وَالْمِيمُ مِنَ الْكَلَامِ وَالْجَلَبَةِ، وَهُوَ إِبْدَالٌ. فَالظَّأْمُ وَالظَّأْبُ بِمَعْنًى"[117]، وأشار ابن منظور للمعاقبة فقال:" الظَّأْبُ والظَّأْمُ، مهموزان: السِّلْفُ. تقول: هو ظَأْبُه وظَأْمُه؛ وقد ظاءَبه وظَاءَمَه، وتَظاءَبا، وتَظاءَما إذا تزوّجت أَنت امرأَة، وتزوّج هو أُختها""[118] إلا أنّ كلاً من: ابن فارس وابن منظور لم يشيرا إلى ظأن بالنون التي ذكرها ابن مالك.

وأشار إلى أبنية الأسماء، فقال: " الدِلمعاظ: الرجل الوقّاع في الناس، وهو أحد الأوزان التي أغفلها سيبويه من أبنية الخماسي"[119]، وأشار إلى الجمع فقال: "والأظانين، الظنون، جمع على غير واحد"[120]. قال ابن سيده:" وقد يجوز أَن يكون الأَظَانين جمع أُظْنُونة إلاَّ أَني لا أَعرفها"[121]، ولم يذكر هذا الجمع معظم أصحاب مؤلفات الفروق بين الضاد والظاء.[122]

وأشار إلى الإبدال، فقال: " والحنظل: شجر معروف، ويقال أنه أيضاً بالميم"[123]. إلا أن أبا الحسن الصقي اكتفى بذكر هذا المعنى دون الإشارة إلى الإبدال[124]. قال ابن منظور: "والحَمْظَل: الحَنْظَل، ميمه مُبْدَلة من نون حَنْظَل."[125]

وقد استعان في الأرجوزة بطريقة الاشتقاق وتصريف الكلمات، فكان يكثر من صياغة اسم الفاعل، واسم المفعول، واسم التفضيل، والصفات بأوزان مختلفة، وقد هيأت له هذه الطريقة ثروة لغوية سهلت عليه إيجاد نظائر إزاء الألفاظ التي لم يوردها غيره من المؤلفين.[126]

وإنّ الناظر في مؤلفاته يلحظ أنها تعجّ بالمسائل اللغوية فيذكر: المصادر، والمشتقات، والميزان الصرفي، ومسائل جمع الكثرة والقلة، والتخفيف والتشديد، والمقصور والممدود، والمهموز، والتصحيف والتحريف، مما لا يخفى على المتتبع لهذه المسائل شخصية ابن مالك الفذّة وعبقريته وموسوعيته في تناول مسائل اللغة وفق منهج محكم يبرز خصوصيته وتميّزه عن غيره.

إلا أنّ أبرز ما يميز منهجه في تناول المسائل اللغوية تركيزه بشكلٍ كبيرٍ وملحوظٍ على القضايا الصرفية والدلالية، وإغفاله للجوانب النحوية، ولا غرابة في ذلك، فتركيز ابن مالك كان منصباً على بنية الكلمات الضادية والظائية وما اعتراها من تغيير وتبديل وتحويل؛ لأن مجال دراسته الكلمة والحرف، ودراسته للفروق بين هذه الكلمات لاتختص بالجمل وتراكيبها؛ بل تعنى بالكلمات وبنيتها ودلالتها.

الخاتمة

توصّلت الدراسة إلى جملة من النتائج منها:

1. يجد المتنعم في تراث الضاد والظاء في المكتبة العربيّة كثرةَ ملحوظة في هذه المؤلفات، وتنوعاً في مناهج تأليفها عبر العصور المختلفة، وقد كثر الخلط بين الضاد والظاء منذ دخول الأعاجم في الإسلام، ويمكن أن نجمل أسباب التعدد والكثرة في مؤلفات الضاد والظاء بالأسباب: التعليمية، والوضعية، والصوتية.

2. أراد إن ابن مالك أن يضع منهجاً محدّد المعالم يسير عليه طلاب العلم في تعلّم الفرق بين الصوتين وإزالة اللبس

عنهما، من هنا لجأ إلى علامات محدّدة واضحة يعرف بها كل حرف وينماز عن الآخر، وتعدّدت العلامات عنده وتنوعّت، فمنها: الشكليّة اللفظية المجرّدة، ومنها الشكليّة اللفظية بالاتّكاء على المعنى ودلالته.

3. يجد المتتبع لمنهج ابن مالك في وضعه لعلاماتٍ محدّدة للتمييز بين الضاد والظاء، واعتمادها على المعنى ومراعاة السياق أنّ مسألة التنوُّع في وضع هذه العلامات أفضت إلى تنوّع المقاييس التي انضبط بها منهجه في وضع العلامات منها.

4. يرتبط القيد عند ابن مالك ارتباطاً وثيقاً بالنظير، وقد كان يبني قيوده بناء على وجود النظير، فإذا انعدم النظير انعدم القيد وأصبح يعتمد على الإطلاق، فهذه الدقة المتناهية في ضبط منهج التقييد في التفريق بين الضاد والظاء الذي اتبعه ابن مالك يكشف لنا أنه كان أكثر استقصاءً لمسائل هذه الظاهرة؛ لهذا لم يقتصر على ذكر الكلمات الضادية والظائية فحسب، بل اتبع طرائق محدّدة في تقنين الفروق بينهما وضبط الأطر التداولية التي تدور في فلكها تلك الكلمات، ولست مغالياً إن ذهبت إلى أنّ ما ألجأه إلى وضع هذه العلامات والقيود واعتمادها المباشر على النظائر ما وجده من تكرار لمصنفات من سبقوه في اقتصارهم على سرد الكلمات الضادية والظائية وركونهم إلى جمع هذه الكلمات وفق طريقة أصحاب المعاجم.

ويكاد اللغويون والمصنّفون في هذا الجانب يتناسون الطبيعة القواعديّة التي تضبط هذه الفروق في قواعد وعلامات وقيود مقنّنة وفق استعمالات محدّدة تعتمد على النظائر، فجاء ابن مالك ليستدرك عليهم ما تركوه، ويضفي على مصنفاته لمسته الخاصة التي بها عُرِف وتميّز.

5. يبرز لنا تماسك المنهج الاستشهادي عند ابن مالك في استقرائه للأنماط اللغوية في تفريقه بين الضاد والظاء في استعمالاتها المختلفة: في القرآن وقراءته، وفي الحديث النبوي الشريف، وفي الشعر العربي، وفي النثر. إلا أنّ أبرز ما يلاحظ على منهج ابن مالك في الاستشهاد الاختلاف الملحوظ والتفاوت النسبي في توظيف هذه الاستشهادات من مصنف لآخر من مصنفاته، فقد كثُر الاستشهاد بمختلف الأنماط اللغوية في كتابي: الاعتماد، وفي تحفة الإحظاء، إلا أنه قلّ وبشكل واضحٍ في كتاب الاعتضاد.

وربما يعود السبب في ذلك إلى حرصه الشديد في أثناء تأليفه لكتاب الاعتضاد على وضع العلامات القواعدية والقيود التي ينماز بها الفرق بين الضاد والظاء، في حين مال في الاعتماد وفي تحفة الإحظاء إلى وضع نماذج تطبيقية تكشف الأنماط التداولية للفروق اللغوية بين الكلمات الضادية والظائية وهذا يتطلب استقراء الشواهد في مجالاتها القرآنية أو الشعرية أو النثرية التي تدعم هذا المعنى أو ذاك.

6. ما يميز منهج ابن مالك في تناول المسائل اللغوية تركيزه بشكل كبير وملحوظ على القضايا الصرفية والدلالية، وإغفاله للجوانب النحوية، ولا غرابة في ذلك فتركيز ابن مالك كان منصباً على بنية الكلمات الضادية والظائية وما اعتراها من تغيير وتبديل وتحويل؛ لأن مجال دراسته الكلمة والحرف، ودراسته للفروق بين هذه الكلمات لا تختص بالجمل وتراكيبها؛ بل تعنى بالكلمات وبنيتها ودلالتها.

الهوامش

(1) الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد، الفرق بين الضاد والظاء في كتاب الله عز وجل وفي المشهور من الكلام، تحقيق: حاتم الضامن، دار البشائر، دمشق، ص 30.

(2) الصاحب بن عباد، الفرق بين الظاء والضاد، تحقيق: محمد آل ياسين، بغداد، 1958 م، ص 3.

(3) الزنجاني، أبو القاسم سعيد بن علي، الفرق بين الظاء والضاد، تحقيق: حاتم صالح الضامن، دار البشائر، دمشق، ط1، 2004، ص24.

(4) انظر: ابن مالك، جمال الدين محمد بن مالك الأندلسي، الاعتماد في الفرق بين الظاء والضاد ويليه فائت نظائر الظاء والضاد، تحقيق: حاتم صالح الضامن، دار البشائر، دمشق، ط1، 2003، ص18

(5) الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، تحقيق: رياض زكي قاسم، دار المعرفة، ط1، بيروت، 2001م، 403/14.

(6) ابن جني، سر صناعة الإعراب، تحقيق: حسن الهنداوي، 222/1.

(7) ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط3، 1414هـ، 266/3 (ضود).

(8) ينظر: حجازي، محمود فهمي، علم اللغة العربية، دار غريب، القاهرة، ص141-142.

(9) ينظر: حسنين، صلاح الدين، المدخل إلى علم الأصوات، دراسة مقارنة، دار الاتحاد العربي، القاهرة، ط1، 1981، ص100-101، وعبابنة، يحيى، النظام اللغوي للهجة الصفاوية في ضوء الفصحى واللغات السامية، منشورات جامعة مؤتة، ط1، 1997، ص114-115.

(10) عبد التواب، رمضان، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1997 م، ص69.
(11) ينظر، عبابنة، يحيى، النظام اللغوي للهجة الصفاوية في ضوء الفصحى واللغات السامية، ص115.
(12) ينظر: حسنين، صلاح الدين، المدخل إلى علم الأصوات العام، ص 121–122، وعبابنة، يحيى، النظام اللغوي للهجة الصفاوية، ص121.
(13) بشر، كمال، علم الأصوات، دار غريب، القاهرة، 2000م، ص 159.
(14) الداني، الفرق بين الضاد والظاء في كتاب الله عز وجل وفي المشهور من الكلام، ص8.
(15) ابن مالك، الاعتماد، ص18.
(16) سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، أبو بشر، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988 م، 433/4.
(17) ابن جني، أبو الفتح عثمان، سر صناهة الإعراب، تحقيق: حسن الهنداوي، 47/1.
(18) رمضان عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ص64.
(19) سيبويه، الكتاب، 433/4.
(20) كانتينو، جان، دروس في علم أصوات العربية، ترجمة، صالح القرمادي، 1966م، ص64.
(21) أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية، مكتبة نهضة مصر، ص50.
(22) انظر: الأستراباذي، محمد بن الحسن الرضي، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد نور حسين وآخرين، بيروت، دار الكتب العلمية، 1982م، 256/2.
(23) انظر: القيسي، مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها، تحقيق: محيي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، 364/2، وانظر: براجشتراسر، التطور النحوي للغة العربيّة، أخرجه وصححه: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، ط2، 1994م، ص19.
(24) () الجاحظ، البيان والتبيين، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الهلال، 1423 هـ، ج2، ص146. انظر أيضا: ابن الجوزي، أخبار الحمقى والمغفلين، ط4، بيروت، دار الآفاق، 1982، ص112.
(25) ابن الصابوني، أبو بكر محمد بن أحمد، معرفة الفرق بين الضاد والظاء، تحقيق: حاتم صالح الضامن، دار نينوى، دمشق، ط1، 2005، ص13.
(26) المقدسي، يوسف بن إسماعيل بن عبدالجبار بن أبي الحجاج، الظاء، تحقيق: حاتم صالح الضامن، دار البشائر، ط1، 2004، ص18.
(27) شمس الدين بن النجار، غاية المراد في معرفة إخراج الضاد، تحقيق: طه محسن، مجلة المجمع العلمي العراقي، الجزء الثاني، المجلد التاسع والثلاثون، 1988، ص 264.
(28) شمس الدين بن النجار، غاية المراد في معرفة إخراج الضاد، ص 263.
(29) انظر: الأنباري، أبو البركات، زينة الفضلاء في الفرق بين الظاء والضاد، تحقيق: رمضان عبد التواب، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1971، ص 10، المقدسي، علي بن غانم، بغية المرتاد، تحقيق، محمد جبار المعيبد، مجلة المورد، المجلد 18، ع2، ص119.
(30) انظر ترجمته في: الكتبي، محمد بن شاكر، فوات الوفيات، تحقيق: إحسان عباس، بيروت، 1974، 407/3، واليافعي، عبدالله بن أسعد، مرآة الجنان، بيروت، 1970م، 172/4.
(31) ابن منظور، لسان العرب، (علم).
(32) سورة النحل، آية (15–16).
(33) انظر: ابن يعيش، شرح المفصّل، عالم الكتب، بيروت، 24/1.
(34) إلى هذا ذهب سوسير، وفندريس، وسابير، انظر: سوسير، فصول في علم اللُّغة، ترجمة أحمد نعيم الكراعين، دار المعرفة، ص121، وفندريس، اللُّغة، ترجمة عبد الحميد الداخلي، ومحمَّد القصاص، ص158.
(35) انظر، سوسير، فصول في علم اللُّغة، ص122.
(36) الأنباري، زينة الفضلاء في الفرق بين الضاد والظاء، ص56.
(37) ابن مالك، جمال الدين محمد بن مالك، الاعتضاد في الفرق بين الظاء والضاد، تحقيق: حسين تورال، طه محسن، مطابع النعمان، 1971، ص 44.
(38) الشيباني الموصلي، أبو بكر عبدالله بن علي، الفرق بين الضاد والظاء، تحقيق: حاتم صالح الضامن، دار البشائر، دمشق، ط1، 2003م. ص31.
(39) السابق، ص33–34.
(40) السابق، ص36.
(41) السابق، ص38.
(42) السابق، ص 39.
(43) السابق، ص 42.
(44) السابق، ص 46.
(45) انظر: ابن مالك، الاعتضاد، 84.
(46) ابن مالك، الاعتضاد ص 39.
(47) السابق، ص 47.
(48) السابق، ص47.
(49) المقدسي، يوسف بن إسماعيل بن عبدالجبار، الظاء، ص90.
(50) السابق، ص54
(51) االزنجاني، الفرق بين الضاد والظاء، ص 75
(52) الأنباري، زينة الفضلاء في الفرق بين الضاد والظاء، ص75.
(53) السابق، ص61.

(54) السابق، ص67.
(55) السابق، ص83.
(56) ابن مالك، الاعتضاد، ص95.
(57) ابن مالك، الاعتماد، ص21.
(58) السابق، ص22.
(59) ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن، جمهرة اللغة، تحقيق: رمزي بعلبكي، دار العلم، بيروت، ط1، 1987، 71/1.
(60) ابن مالك، الاعتماد، ص 34.
(61) الجوهري، أبو إسماعيل بن حماد، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، ط4، 1987، 722/2.
(62) ابن مالك، جمال الدين محمد بن مالك الأندلسي، تحفة الإحظاء في معرفة الفرق بين الضاد والظاء، تحقيق، حاتم صالح الضامن، مجلة العرب، ج1، 2، (تموز- آب)، 2009، دار اليمامة، الرياض، ص 11.
(63) ابن مالك، الاعتماد، ص21.
(64) الخولاني، أبو الحسن علي بن محمد بن ثابت، كان حياً (485هـ)، حصر حرف الظاء، تحقيق: حاتم الضامن، دار البشائر، دمشق، ط1، 2003م، ص13.
(65) ابن مالك، الاعتماد، ص24، وانظر: العكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين، (ت616هـ)، المشوف المعلم في ترتيب الإصلاح على حروف المعجم، تحقيق: ياسين محمد السواس، دار الفكر، دمشق، 1983م، 1/ ص202.
(66) الداني، الفرق بين الضاد والظاء في كتاب الله عز وجل والمشهور من الكلام، ص92.
(67) السابق، ص32.
(68) السابق ص 59.
(69) ابن مالك، الاعتضاد ص42.
(70) السابق، ص52.
(71) ابن مالك، تحفة الإحظاء ص12.
(72) السابق، ص12.
(73) السابق، ص13.
(74) السابق، ص10.
(75) السابق، ص 10.
(76) الداني، الفرق بين الضاد والظاء في كتاب الله عز وجل وفي المشهور من كلام العرب، ص89.
(77) انظر: الشيباني، الفرق بين الضاد والظاء، ص46-47.
(78) المقدسي، يوسف بن إسماعيل، الظاء، ص169.
(79) ابن مالك، تحفة الإحظاء، ص 14.
(80) الزنجاني، الفرق بين الظاء والضاد، ص36-37.
(81) المقدسي، يوسف بن إسماعيل، الظاء، ص169.
(82) الاعتضاد ص52.
(83) الحرّاني، أبو العباس أحمد بن حمّاد بن أبي القاسم، (ت618هـ)، المصباح في الفرق بين الضاد والظاء، تحقيق: حاتم صالح الضامن، دار البشائر، دمشق، ط1، 2003، ص 14-15.
(84) الاعتضاد ص70.
(85) انظر: الداني، الفرق بين الضاد والظاء، والزنجاني: الفرق بين الضاد والظاء، والأنباري: زينة الفضلاء في الفرق بين الضاد والظاء، و الشيباني: الفرق بين الضاد والظاء.
(86) ابن مالك، تحفة الإحظاء، ص11.
(87) ابن مالك، الاعتماد ص 19.
(88) الاعتماد ص 19.
(89) الاعتضاد ص 68.
(90) الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، (ت 377هـ)، الحجة للقرّاء السبعة، تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير جويجابي، دار المأمون للتراث، دمشق، ط2، 1993م، 380/6.
(91) الحديثي، خديجة، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث، منشورات وزارة الإعلام العراقية، 1981م، ص6.
(92) الاعتماد، ص 24.
(93) الاعتماد ص29، وانظر الحديث: ابن دقيق العيد، أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري، (ت 702 هـ)، شرح الأربعين النووية في الأحاديث الصحيحة النبوية، مؤسسة الريان، ط6، 2003م، ص106.
(94) الهذليون، ديوان الهذليين، تحقيق: أحمد أبو الزين، محمود أبو الوفا، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1965م. 21/1.
(95) انظر: ابن منظور، لسان العرب، (دأض).
(96) ابن مالك، الاعتضاد ص 92.
(97) المقدسي، الظاء، ص150.
(98) انظر: ابن ماك، الاعتضاد، ص 93.
(99) السابق، ص 93.
(100) ابن مالك، الاعتماد، ص21، وعند الميداني في مجمع الأمثال: (لايبض حجره) والبض وهو أدنى ما يكون من السيلان يضرب للبخيل الذي لاخير فيه، انظر: الميداني، أحمد بن محمد بن إبراهيم، (ت518هـ)، مجمع الأمثال، تحقيق: محمد محييي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت، 229/2.
(101) السابق، ص 25، في جمهرة الأمثال للعسكري، " الحفائظ تحلل الأحقاد"، يضْرب مثلا للرجل يغْضب لحميمه وقريبه وَإِن كَانَ مشاحناً لَهُ وَقيل لبَعْضهِم مَا تَقول فِي ابْن الْعم قَالَ عَدوك وعدو عَدوك، انظر: العسكري، أبو هلال الحسن بن عبدالله بن سهل، (ت395هـ)، جمهرة الأمثال، دار الفكر، بيروت، 349/1.
(102) الزنجاني، الفرق بين الضاد والظاء، ص32.
(103) ابن مالك، الاعتماد ص 35، وفي مجمع الأمثال للميداني: (لاَ تَنْقُشِ الشَّوْكةَ بِمِثْلِهَا فَإِن ضَلْعَهَا مَعَهَا)، أي لا تستعن في حاجتك بمن هو للمطلوب منه الحاجة أنْصَحُ منه لك، ويروى "فإن ابتهالها" وروى أبو عمر "فإن ضلعها لها" أي ميلها لها. 230/2.
(104) ابن ماك، الاعتضاد ص 63، انظر: الميداني، مجمع

الأمثال، 21/1.
(105) ابن مالك، الاعتماد ص 38.
(106) الداني، الفرق بين الضاد والظاء في كلام الله عز وجل والمشهور من كلام العرب، ص 97.
(107) ابن مالك، الاعتماد 22، هذه العبارة من خطبته حين بلغه قتل عامله حسان بن حسان، انظر: المبرد، محمد بن يزيد (ت 285هـ)، الكامل في اللغة والأدب، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، القاهرة، ط3، 1997م. 1/ 20-21.
(108) ابن مالك، الاعتضاد ص 39.
(109) السابق، ص44.
(110) ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم(ت711 هـ)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط3، 1414هـ، (عظب).
(111) السابق، ص54.
(112) السابق، ص 55.
(113) السابق، ص 56.
(114) ابن منظور، لسان العرب، (عظب).
(115) الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن الطاهر يعقوب(ت 718هـ)، القاموس المحيط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط8، 2005م، ص116.
(116) ابن مالك، الاعتضاد، ص 57.
(117) ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا (ت 395هـ)، مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، بيروت، 1979م، 373/3.
(118) ابن منظور، لسان العرب، (ظأب).
(119) ابن مالك، الاعتضاد، ص67.
(120) السابق، ص 69.
(121) ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل، (ت 458هـ)، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000م، 9/10.
(122) انظر: الداني: الفرق بين الضاد والظاء في كلام الله عز وجل والمشهور من كلام العرب، ص 36 ومابعدها. والخولاني، حصر حرف الظاء، ص17، والحراني، المصباح في الفرق بين الضاد والظاء، ص14، السرقوسي، أبو الربيع سليمان بن أبي القاسم، ظاءات القرآن الكريم، تحقيق: حاتم الضامن، دار البشائر، دمشق ط1، 2003م، ص22.
(123) ابن مالك، الاعتضاد، ص 88.
(124) الصقلي، معرفة الضاد والظاء، ص45.
(125) ابن منظور، لسان العرب، (حظل- حنظل).
(126) انظر: ابن مالك، جمال الدين محمد بن مالك، أرجوزة في الفرق بين الضاد والظاء، تحقيق: طه محسن، مجلة المورد، مجلة تراثية فصلية تصدرها وزارة الثقافة والإعلام العراقية، المجلد (15)، العدد(3) 1986م، ص100.

المصادر والمراجع

الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد(ت686هـ)، تهذيب اللغة، تحقيق: رياض زكي قاسم، دار المعرفة، ط1، بيروت، 2001م.
الأستراباذي، محمد بن الحسن الرضي(ت686هـ)، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد نور حسين وآخرين، بيروت، دار الكتب العلمية، 1982م.
الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن أبي الوفاء محمد بن عبيد الله (ت577هـ)، زينة الفضلاء في الفرق بين الظاء والضاد، تحقيق: رمضان عبد التواب، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1971 م.
براجشتراسر، التطور النحوي للغة العربيّة، أخرجه وصححه: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، ط2، 1994م.
بشر، كمال، علم الأصوات، دار غريب، القاهرة، 2000م.
حجازي، محمود فهمى، علم اللغة العربية، دار غريب، القاهرة.
الحديثي، خديجة، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث، منشورات وزارة الإعلام العراقية، 1981م.
الحرّاني، أبو العباس أحمد بن حمّاد بن أبي القاسم (ت618هـ)، المصباح في الفرق بين الضاد والظاء، تحقيق: حاتم صالح الضامن، دار البشائر، دمشق، ط1، 2003م.
حسنين، صلاح الدين، المدخل إلى علم الأصوات، دراسة مقارنة، دار الاتحاد العربي، القاهرة، ط1، 1981م.
الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر(ت255هـ)، البيان والتبيين، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الهلال، 1423 هـ.
ابن جني، أبو الفتح عثمان(ت 392هـ)، سر صناهة الإعراب، تحقيق: حسن الهنداوي.
ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي(ت597هـ)، أخبار الحمقى والمغفلين، ط4، بيروت، دار الآفاق، 1982م.
الجوهري، أبو إسماعيل بن حماد(ت 393هـ)، الصحاح، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، ط4، 1987.
الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد(ت444هـ)، الفرق بين الضاد والظاء في كتاب الله عز وجل وفي المشهور من الكلام، تحقيق: حاتم الضامن، دار البشائر، دمشق، 2003م.
ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن(ت 321هـ)، جمهرة اللغة، تحقيق: رمزي بعلبكي، دار العلم، بيروت، ط1، 1987.
ابن دقيق العيد، أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري (ت 702هـ)، شرح الأربعين النووية في الأحاديث الصحيحة النبوية، مؤسسة الريان، ط6، 2003م.
الزنجاني، أبو القاسم سعيد بن علي(ت471هـ)، الفرق بين الظاء والضاد، تحقيق: حاتم صالح الضامن، دار البشائر، دمشق، ط1، 2004.

السرقوسي، أبو الربيع سليمان بن أبي القاسم(ت آخر القرن السادس الهجري)، ظاءات القرآن الكريم، تحقيق: حاتم الضامن، دار البشائر، دمشق ط1، 2003م.
سوسير، فصول في علم اللُّغة، ترجمة أحمد نعيم الكراعين، دار المعرفة.
سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (180هـ)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988 م.
ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل، (ت 458هـ)، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000م.
شمس الدين بن النجار(ت 870هـ)، غاية المراد في معرفة إخراج الضاد، تحقيق: طه محسن، مجلة المجمع العلمي العراقي، الجزء الثاني، المجلد التاسع والثلاثون، 1988 م.
الشيباني الموصلي، أبو بكر عبدالله بن علي(ت 797هـ)، الفرق بين الضاد والظاء، تحقيق: حاتم صالح الضامن، دار البشائر، دمشق، ط1، 2003م.
ابن الصابوني، أبو بكر محمد بن أحمد(ت 634هـ)، معرفة الفرق بين الضاد والظاء، تحقيق: حاتم صالح الضامن، دار نينوى، دمشق، ط1، 2005م.
الصاحب بن عباد، إسماعيل بن عباد بن العباس(ت 385هـ)، الفرق بين الظاء والضاد، تحقيق: محمد آل ياسين، بغداد، 1958 م
عبابنة، يحيى، النظام اللغوي للهجة الصفاوية في ضوء الفصحى واللغات السامية، منشورات جامعة مؤتة، ط1، 1997م.
عبد التواب، رمضان، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1997 م.
العسكري، أبو هلال الحسن بن عبدالله بن سهل (ت395هـ)، جمهرة الأمثال، دار الفكر، بيروت.
العكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين، (ت616هـ)، المشوف المعلم في ترتيب الإصلاح على حروف المعجم، تحقيق: ياسين محمد السواس، دار الفكر، دمشق، 1983م.
ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا (ت 395هـ)، مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، بيروت، 1979م.
الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (ت 377هـ)، الحجة للقرّاء السبعة، تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير جويجابي، دار المأمون للتراث، دمشق، ط2، 1993م.
فندريس، اللُّغة، ترجمة عبد الحميد الداوخلي، ومحمَّد القصاص.
الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن الطاهر يعقوب(ت 718هـ)، القاموس المحيط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط8، 2005م.
القيسي، مكي بن أبي طالب(ت 437هـ)، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها، تحقيق: محيي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
الكتبي، محمد بن شاكر(ت764هـ)، فوات الوفيات، تحقيق: إحسان عباس، بيروت، 1974.
كانتينو، جان، دروس في علم أصوات العربية، ترجمة: صالح القرمادي، 1966م.
ابن مالك، جمال الدين بن محمد(ت 672هـ)، الاعتضاد في الفرق بين الظاء والضاد، تحقيق: حسين تورال وطه محسن، مطابع النعمان، 1971م.
ابن مالك، جمال الدين بن محمد الأندلسي(ت 672هـ)، تحفة الإحظاء في معرفة الفرق بين الضاد والظاء، تحقيق، حاتم صالح الضامن، مجلة العرب، (ج1، 2)، دار اليمامة، الرياض، تموز- آب(، 2009 م).
ابن مالك، جمال الدين محمد بن مالك الأندلسي(ت 672هـ)، الاعتماد في الفرق بين الظاء والضاد ويليه فائت نظائر فائت الظاء والضاد، تحقيق: حاتم صالح الضامن، دار البشائر، دمشق، ط1، 2003م.
ابن مالك، جمال الدين محمد بن مالك الأندلسي(ت 672هـ)، أرجوزة في الفرق بين الضاد والظاء، تحقيق: طه محسن، مجلة المورد، مجلة تراثية فصلية تصدرها وزارة الثقافة والإعلام العراقية، المجلد (15)، العدد(3) 1986م.
المبرد، محمد بن يزيد (ت 285هـ)، الكامل في اللغة والأدب، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، القاهرة، ط3، 1997م.
المقدسي، يوسف بن إسماعيل بن عبدالجبار بن أبي الحجاج (637هـ)، الظاء، تحقيق: حاتم صالح الضامن، دار البشائر، ط1، 2004.
المقدسي، علي بن غانم(1004هـ)، بغية المرتاد لتصحيح الضاد، تحقيق، محمد جبار المعيبد، مجلة المورد، المجلد 18، ع2.
ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم(ت 711هـ)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط3، 1414هـ.
الميداني، أحمد بن محمد بن إبراهيم، (ت518هـ)، مجمع الأمثال، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت.
الهذليون، ديوان الهذليين، تحقيق: أحمد أبو الزين، محمود أبو الوفا، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1965م.
اليافعي، عبدالله بن أسعد(ت 768هـ)، مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، بيروت، 1970م.
ابن يعيش، موفق الدين النحوي، (ت 643)، شرح المفصّل، عالم الكتب، بيروت.

Ibn-Malik's Approach in Differentiating between Al-ḍād and Al-ẓā

*Omar Mohammad Abu Nawas**

ABSTRACT

This study focuses on Ibn-Malik's approach in differentiating between Al-ḍād and Al-ẓā. It analyzes the important features of Ibn-Malik's approach throughout a phenomenon that balances the two phonemes based on multiple reasons and a diversity of classifications. The study also investigates Ibn-Malik's efforts in understanding the heritage of Al-ḍād and Al-ẓā, as well as appreciating the basics of his approach by adding the following: linguistic codes in order to distinguish the difference between Al-ḍād and Al-ẓā; coherence; induction and citation; and exploring certain linguistic issues in word formations of Al-ḍād and Al-ẓā. As a final point, the study concludes with the most important findings conducted throughout the study.

Keywords: Approach, Ibn-Malik, Phonemes, Al-ḍād, Al-ẓā.

* German Jordanian University, Jordan. Received on 19/4/2016 and Accepted for Publication on 9/7/2016.